الفصل الأول

العودة إلى الأساسيات

كان من الممكن أن تسامح الدكتورة لوري بارون Laurie Barron طلابها وزملاءها لو استبدلوا بباب مكتبها بابًا دوارًا، قبل أول يوم لها مديرة لمدرسة سموكي رود Smokey Road المتوسطة في نيونان، ولاية جورجيا. فبرغم أن المدرسة مفتوحة منذ خمس سنوات فقط، فقد تعاقب عليها أربعة مديرين غيرها. قالت لي: لم تكن المسألة أن لدينا قادة ضعفاء أو غير أكفاء، بل في الواقع كان كل من سبقوني في القيادة ناجحين تمامًا، وكانوا مديرين أكبر سنًّا، وقد صار ثلاثة منهم مفتشين؛ كان الأمر غياب القيادة المستقرة، إذ لم يمكثوا لوقت كافٍ يمكِّنهم من أن يفعلوا أي شيء.

كان هذا الأمر يمثل إشكالية خاصة في سموكي رود، حيث لغة الأرقام لا تتحدث في صالح المدرسة، فهي تقع على بعد نحو خمسة وثلاثين ميلًا عن مدينة أتلانتا العاصمة، ويعيش نحو 20% من سكان نيونان تحت خط الفقر، وأكثر من 60% من طلاب سموكي رود يعانون الحرمان الاقتصادي. وعندما وصلت لوري إلى سموكي رود عام 2004م، كانت المدرسة تحصل باستمرار على أقل مرتبة في الإنجاز الأكاديمي بين المدارس المتوسطة الخمس في المنطقة، كذلك كانت تحتل المرتبة الأولى في عدد الطلاب الغائبين، وعدد إحالات الانضباط، وبها أكبر عدد من الأحداث المتهمين بقضايا جنائية، وأكبر عدد من الطلاب الذين التحقوا بنظم تعليم بديلة بسبب مشكلات الانضباط. كانت سموكي رود تحتاج إلى العون على مستويات مختلفة، لكن لوري قررت أن ما تحتاجه المدرسة في المقام الأول هو الإحساس بالاستقرار والأمان.

قضيت تلك السنة الأولى أقفز فوق مناضد الصفوف لأفصل بين الطلاب المتشاجرين، وكان الناس يسألونني عما لديّ من بيانات، فكنت أقول لهم: إنني أقفز فوق المناضد ولا أعرف أي شيء عن البيانات. أنا منظمة جدًّا وتوجهني البيانات، لكنني عندما أعيد قراءة مفكراتي الخاصة بالسنوات التسع التي قضيتها هنا، أجد أنني ليس لديَّ أي مفكرة تتعلق بتلك السنة الأولى، إذ كان الشيء الوحيد الذي فعلته في تلك السنة هو إقرار الأمن؛ فلم يكن أي طالب يشعر بالراحة، بسبب وجود أنواع المواجهات كافة باستمرار.

قضت لوري وقتًا طويلًا في عامها الأول تفضُّ مشاجرات الأطفال، وكانت تفصلهم فصلًا مؤقتًا من المدرسة على نحو متكرر أكثر مما تريد، وكان ذلك ضروريًّا؛ فقد أدركت لوري استحالة التعلُّم تقريبًا إذا كان الطلاب إما يسعون إلى معركة، أو يشعرون بالقلق من الدخول في معركة. وبحلول نهاية العام الأول، كانت قد وضعت قواعد أساسية كافية ليتَّبعها الطلاب، ويبدؤوا في إدراك أي نوع من السلوك هو المتوقع منهم، والأهم من هذا وذاك أنها عادت لتولي الأمر لعام ثانٍ، وقد وضع هذا حدًّا لتولي المنصب بصفة مؤقتة، وأتاح للمدرسة أن تسير على خطة إنتاجية طويلة الأجل، خطة كان لابد أن تكسر العادات التي أصبحت متجذرة في ثقافة المدرسة.

إن مدرستنا لم تكن تصنف مدرسة جيدة، وكان هذا مقبولًا وحسب، ولم يصب أحد بالإحباط من أدائنا، وكان الأمر كأننا نقول: اسمع، إنك تؤدي أداءً جيدًا بما لديك من إمكانات. وكنا نرى أن كل شيء على ما يرام، لكن في ذلك العام الثاني، بدأنا نفكر بالفعل فيما نريد أن نكون عليه؛ كنا نحتاج إلى الوصول بالأطفال إلى حيث يريدون أن يكونوا. فقضينا العام بأكمله في وضع رسالتنا ورؤيتنا، وكان ذلك عندما أدركنا أننا في حاجة إلى معرفة هؤلاء الأطفال؛ كانت عملية طويلة للغاية تمَّت بمشاركة المعلمين والطلاب والشركاء التجاريين وأفراد المجتمع، فأسَّسنا جمعية المعلمين وأولياء الأمور؛ إنني أومن إيمانًا شديدًا بالمعلمين الذين يثقون بالأطفال، لكن بصفتنا العامة بوصفنا مدرسة، لا أعتقد أننا وثقنا بالأطفال، ومجتمعنا أيضًا لم يكن يثق بهم، وأظن أن بعض المعلمين يثقون بهم، فمازال لدينا معلمون متميزون، لكن ليس لدينا الصورة الكاملة.

تطورت تلك الرؤية إلى خطة من أربع خطوات؛ الخطوة الأولى هي التأكد من أن الأطفال يأتون إلى المدرسة في المقام الأول. كان سجل حضور مدرسة سموكي رود ضعيفًا للغاية، وأدركت

لوري أن المدرسة لم تنشئ ثقافةً تجعل الأطفال يشعرون بأهمية وجودهم فيها، وكانت هي جزءًا من المشكلة. تقول: كنت أفصلهم من المدرسة فصلًا مؤقتًا دائمًا بسبب الشجار، وبالنتيجة ـقطعًاـ لم لأكن أظهر لهم أنني أريد أن يكونوا في المدرسة.

بعد ذلك كان عليها هي وفريقها جعْل الطلاب يشعرون بالأمان حال وجودهم في المدرسة، كانت المواجهات في سموكي رود نادرًا ما تصل إلى درجة تؤذي أي فرد بصورة خطيرة، لكن كان لابد أن تتوقف المعارك إذا كنا نريد من الطلاب أن يشعروا بالأمان وعدم التشتُّت.

ثم كانت الخطوة التالية وهي مساعدة الطلاب على الشعور بقيمتهم بوصفهم أفرادًا؛ فجاء المنعطف الحقيقي عندما أدركت لوري والعاملون معها أنهم في حاجة إلى التعامل مع كل طالب بناءً على احتياجاته واهتماماته بصفته فردًا (سيأتي المزيد عن هذا لاحقًا).

أما الخطوة الرابعة، فكانت تدريس المنهج الملائم الذي يحتاجه الطلاب للنجاح في المستقبل. جدير بالذكر أن لوري كانت تعدُّ هذه الخطوة آخر الخطوات الأربعة الأساسية؛ فالمنهج مهم، لكن فقط بعد وضع الأهداف الأخرى في نصابها، وكان هذا ينطبق على تقييمها لمعلميها.

تقول لوري: إننا بالفعل لا نركز على التدريس؛ لأننا كنا ندرس طوال الوقت، ولم أشعر أن المشكلة هي أن المعلمين لم يكونوا يعرفون كيف يدرِّسون؛ كانت المسألة أن ثمة عوائق عدَّة أمام تدريس المنهج، وشعرت أننا إن استطعنا ترك الأطفال لهم لمدة خمس وسبعين دقيقة، فإنهم سيتمكنون من عمل شيء ما معهم. وبمجرد وضع الأمور الأخرى في نصابها، يمكننا الالتفات إلى المعلمين. قبل ذلك لم يكن في إمكاننا أن نعرف إن كان المعلم يبذل جهدًا شديدًا أم لا؛ لأن المشكلة كان من الممكن أن تكون في الأمان، أو في إدارة الصفِّ، أو في بناء علاقات مع الأطفال. كنا ندخل الصفوف كلها، كلَّ أسبوع، وكان لديَّ اثنان من المساعدين، وعلى ثلاثتنا زيارة المعلمين كلهم كلَّ أسبوع، ولم يكن بوسعنا فعل ذلك حين كان لدينا سبعون طفلًا في مكتبنا كلَّ يوم لأسباب تتعلق بالانضباط.

لم تبدأ الأمور في سموكي رود بالتغير إلا بعدما بدأت لوري في التفكير فيما يهم أطفالها؛ أيًّا كان ما يهتم به الطالب، فهو الشيء المهم: ولا شيء أهم من شيء آخر؛ كرة القدم، الفرقة الموسيقية، الرياضيات، اللغة الإنجليزية. لم نكن لنقول لطلابنا: إن كرة القدم ليست مهمة، وإن الرياضيات أهم؛ كان أسلوبنا هو أنه إن كانت كرة القدم تحظى بأهمية قصوى لديك،

فإننا سنفعل ما نستطيع لكي تظل تمارس كرة القدم. وعندما بدأنا في السير على ذلك النهج، وبدأ الأطفال يرون أننا نثمِّن ما له قيمة بالنسبة إليهم، بدؤوا يردُّون لنا ما له قيمة عندنا. وبمجرد أن بدأنا بناء علاقات مع الأطفال، كانوا يشعرون بالذنب إذا خذلونا؛ ربما كانوا لا يحبون الرياضيات، لكنهم لم يريدوا أن يسببوا خيبة أمل لمعلم الرياضيات، ومن ثم استطاع المعلمون آخر الأمر، أن يدرسوا بدلًا من أن يكتبوا إحالات الانضباط.

أعرف بعض المعلمين الذين لا يهتمون بكرة القدم على الإطلاق، لكنهم سيذهبون لمباراة كرة القدم، وسيهتفون (لبوبي)، وربما يطلبون من (بوبي) في اليوم الآتي حلَّ معادلة علمية، وسيقوم بوبي بحل مسائل العلوم كلها في العالم، من أجل ذلك المعلم.

كان هذا الأسلوب يقتضي أن تتخلى لوري عن النماذج التي جاءت بها من الولاية ومن الحكومة الفيدرالية، وأن تتخلى عن كل مفردة في جملة «كنا دائمًا نفعله بهذه الطريقة» التي يمكن أن تكون ما زالت موجودة، وقد حقَّق ذلك نجاحًا باهرًا مع عدد كبير جدًّا من الطلاب؛ كان أحد طلابها رياضيًّا متميِّزًا، لكنه رسب في الصف السادس، وذلك بصفة عامة لأنه تلقى ثلاثًا وثلاثين إحالة انضباط، وعندما أوضحت له لوري أخيرًا أنها توافق على أن الألعاب الرياضية هي أهم شيء في حياته، انتهت مشكلة الانضباط أو كادت؛ لم ينل سوى إحالتين إجمالاً في الصفين السابع والثامن، واجتاز الاختبارات المقنَّنة كلها. كان أسود البشرة، ومن طلاب التربية الخاصة، وله وجبة غداء مجانية أو بسعر مخفض، وكان يُتوقع أن يسجل رقمًا قياسيًّا. قلنا له إن كرة القدم يمكن أن تكون أهم من أي شيء آخر فعله، لكن علينا أن نساعده على تحقيق ذلك.

وقد ضربت لي مثلًا آخر: «كانت لدينا فتاة في الجوقة (الكورال)، بيضاء، من طلاب التربية الخاصة وتعاني حرمانًا اقتصاديًّا؛ فقد توفي والدها حين كانت في الصف الرابع، فانغلقت على نفسها، وفقدت الرغبة في فعل أي شيء، وكانت ترسب في الصف السادس، غير أن معلمة الموسيقى لمست فيها شيئًا ما فأعطتها أغنية منفردة تغنيها، فغنت الأغنية في تَشرين الثاني، وحصلت على تقدير متميِّز بقيةَ العام الدراسي. ولم تكن لتفعل ذلك قط، لكن المعلمة قالت: إن كل ما كانت تريد أن تفعله هو أن تغني؛ عليك أن تستمع إلى ما يهتم به الطفل».

إن معلمينا لا يقفون أمام الصف ويقولون: عليكم جميعًا اجتياز امتحان الرياضيات، بل يذهبون إلى كل طفل، ويقولون: اسمع، أنت تريد أن تنضم إلى فريق الموسيقى؟ هل تريد أن تعزف في الصف الأول؟ سيساعدك الأداء الجيد في الرياضيات على ذلك. يمكن أن تطلب من أي شخص أن يصنع لك معروفًا، لكنك لا تستطيع أن تجعل مجموعات كبيرة تنفذ أمرًا رسميًّا.

كان التغيير في سموكي رود واضحًا لكل ذي عين، وقد تحسنت إحصائيًّا إلى حد بعيد، وارتفعت درجات الاختبار في كل مجموعة فرعية -وتحسنت درجات اختبار التربية الخاصة بنسبة 60% في الرياضيات والقراءة- وكان ثمة زيادة كبيرة في نسبة الحضور، وانخفاض حاد في إحالات الانضباط.

كان التحول في سموكي رود شديدًا، لدرجة أن المدرسة حصلت على لقب المدرسة المتميزة الأولى في جورجيا، وحُسبت ضمن (مدارس الطفرة) حسب الرابطة الوطنية لمديري المدارس الثانوية NASSP، ومؤسسة متلايف MetLife لعام 2011م؛ لأنها كانت الأعلى إنجازًا في خدمة عدد كبير من الطلاب الذين يعيشون في فقر، وحصلت لوري بارون نفسها على لقب (أفضل مدير لعام 2013م للمرحلة المتوسطة على المستوى القومي) من متلايف والرابطة الوطنية لمديري المدارس الثانوية.[1]

إن ما رأته لوري بارون في سموكي رود أنها مدرسة في حاجة ملحة إلى الإصلاح، ليس ذلك النوع من الإصلاح الذي يأتي بأوامر رسمية من الولاية أو حسب المعايير الفيدرالية، بل الإصلاح الذي يأتي من الأسفل إلى الأعلى، عندما تفهم طلابك ومعلميك بحق. وتجسد لوري نوع الإصلاح الذي يلزم مدارسنا بشدة، لكن -كما سنرى الآن- للإصلاح تعريفات تختلف باختلاف الناس.

حركة المعايير

إن الإصلاح ليس جديدًا في التعليم؛ كان دائمًا ثمة جدل دائر حول الهدف من التعليم وما ينبغي تدريسه وكيف يُدرَّس، لكن الأمر مختلف الآن فحركة المعايير الحديثة أصبحت عالمية. يسمي باسي سالبيرغ Pasi Sahlberg؛ وهو معلق بارز على التوجهات الدولية في التعليم، هذه

الحركة (حركة إصلاح التعليم العالمية) *GERM (أي جرثومة)، وهي بالتأكيد تبدو حركة مُعْدية، إذا استرشدنا بعدد الدول التي أصيبت بهذه العدوى، وقد جرى العرف على أن سياسات التعليم الوطنية شأن داخلي في الأساس، لكن هذه الأيام، تفحص الحكومات بدقة المنظومات التعليمية لبعضها بعضًا بالجدية نفسها التي يفحصون بها سياسات الدفاع.

إن الأخطار السياسية شديدة؛ ففي عام 1992م، ذكر الرئيس بيل كلينتون أنه يريد أن يشتهر بأنه رئيس التعليم، وهذا ما قاله أيضًا جورج بوش الذي جعل إصلاح التعليم في صدارة أولويات مدته الرئاسية الأولى، وفي عام 2002م، عشية عطلة أسبوع مارتن لوثر كينغ الابن، قال بوش: إنه يؤمن بأن قضية التعليم في عصره تشبه قضية الحقوق المدنية في ذلك العصر، واستطرد قائلًا: «لقد تجاوزنا التعصب المؤسَّسي الأعمى الذي حاربه الدكتور كينغ، والتحدي الذي يواجهنا الآن هو التأكد من أن كل طفل لديه فرصة عادلة للنجاح في الحياة»[2]. كذلك جعل الرئيس أوباما إصلاح التعليم إحدى أهم أولويات إدارته، وكذلك تشجِّعُ الصين الإصلاحات الواسعة النطاق في التعليم بحسابها محور الإصلاح القومي[3]. وتضع ديلما روسيف Dilma Rousseff، أول امرأة تشغل منصب رئيس دولة البرازيل، التعليم في قلب إستراتيجية حكومتها للنهضة[4]، وأينما تولِّ وجهك، تجد التعليم يحتل مكانًا في صدارة أجندات الحكومات في أنحاء العالم جميعها.

منذ عام 2000م، زادت حركة المعايير زيادة كبيرة عن طريق برنامج التقييم العالمي للطلاب بيسا (Programme for International Student Assessment PISA). وتقوم هذه الجداول بتقييم أداء الطالب في الاختبارات المقنَّنة في الرياضيات والقراءة والعلوم، والتي تجريها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومقرها باريس. ويجرى برنامج (بيسا) الاختبارات كل ثلاث سنوات لمجموعة من الطلاب في الخامسة عشر من العمر في دول مختلفة حول العالم، وقد زاد عدد الدول المشاركة من اثنتين وثلاثين دولةً في عام 2000م إلى خمس وستين دولة في عام 2012م، وتضاعف عدد الطلاب المتقدمين للاختبار من 265 ألفًا في عام 2000م إلى 510 آلاف[5].

---

* يكوّن اختصار الاسم the Global Education Reform Movement كلمة GERM ومعناها بالعربية جرثومة، ويلعب المؤلف على هذا المعنى. (المترجمة).

كذلك زاد التأثير السياسي لبرنامج (بيسا)؛ ففي عام 2001م، جذبت النتائج قدرًا معقولًا من الاهتمام في الصحف الأوروبية، وفي عام 2013م، جاء ذكره في العناوين الرئيسة حول العالم، وسبَّب هزَّة للحكومات في كل مكان[6]؛ فوزراء التعليم الآن يقارنون ترتيب دولهم النسبي فيه، تمامًا مثلما يستعرض لاعبو كمال الأجسام عضلاتهم، ويبدو أنهم يتعاملون مع الترتيب أو المراكز بحسابها معيارًا مطلقًا لنجاحهم، كما تفعل الصحافة.

عندما شاركتْ مقاطعة شنغهاي الصينية في اختبار (بيسا) لأول مرة عام 2009م، احتلت الصدارة في فئات الاختبار الثلاث، وقد صدمت هذه النتيجة دول الغرب صدمة شديدة، وفي عام 2012م احتلت شنغهاي القمة مرة أخرى، تلتها سنغافورة وهونغ كونغ وتايبيه الصينية (تايوان)، فتناولت صحف الغرب بصورة محمومة قدرة (النموذج الآسيوي) في التعليم، ودعت السياسيين في بلادها بقوةٍ لبذل جهد أكبر لرفع المعايير لتجاري المنافسة في المسابقة العالمية.

علق وزير التعليم في الولايات المتحدة آرني دنكان Arne Duncan، قائلًا: «إن الصورة الكاملة لأداء الولايات المتحدة في اختبار بيسا 2012م واضحة وصارخة: إنها صورة الجمود التعليمي». وقال: إن هذه النتائج «يجب أن تكون صيحة إيقاظ؛ للرضا بالوضع التعليمي القائم والتوقعات المنخفضة؛ فليست المشكلة أن أداء طلابنا ذوي الخامسة عشر من العمر، اليوم أسوأ من ذي قبل... [وهو كذلك] بل هي تراجع طلابنا في الأساس؛ فإننا نجري مكانَنا في حين بدأت الدول الأخرى ذات الأداء المرتفع تسبقنا»[7]. وكان من المناسب جدًّا أن يطلق على مبادرة التعليم الكبرى لإدارة أوباما السباق إلى القمة، وهو برنامج قومي للحوافز المالية لتطوير المدارس التي توجهها المعايير والاختبارات[8].

لماذا نجدُ التعليم قضية ساخنة إلى هذه الدرجة؟ السبب الأول اقتصادي؛ إذ إن للتعليم تأثير هائل في الرخاء الاقتصادي، وفي السنوات الخمس والعشرين الماضية، تطوَّر العمل التجاري بسبب التطورات السريعة في التكنولوجيا الرقمية والنمو السكاني الهائل، وبسبب ذلك زادت المنافسة الاقتصادية في التجارة والتصنيع والخدمات، والحكومة تعلم أن القوى العاملة المثقفة أساسية بالنسبة إلى الرخاء الاقتصادي الوطني، وسياساتها مفعمة بخطب عن التجديد وروح المبادرة و(مهارات القرن الحادي والعشرين)، وهذا هو سبب أنها تنفق أموالًا طائلة على التعليم، وسبب أنه واحد من أكبر الاستثمارات في العالم، ففي الولايات المتحدة

وحدها، بلغ الإنفاق على التعليم والتدريب 632 مليار دولار عام 2013م[9]، وفي أنحاء العالم كان الرقم يتجاوز 4 تريليونات دولار[10].

أما السبب الثاني فهو سبب ثقافي؛ فالتعليم أحد الطرائق الأساسية التي تنقل بها المجتمعات قيمها وتقاليدها من جيل إلى آخر، والتعليم بالنسبة إلى بعضنا وسيلة لحفظ الثقافة من التأثيرات الخارجية، وبالنسبة إلى بعضنا الآخر طريقة لتعزيز التسامح الثقافي، وهناك تلك الحرارة السياسية التي تحيط بمستوى التعليم، وهذا جزئيًّا سبب أهميته الثقافية.

والسبب الثالث سبب اجتماعي؛ فأحد الأهداف المعلنة للتعليم العام توفيرُ فرص الازدهار للطلاب كافة، مهما كانت خلفياتهم وظروفهم، وأن يصبحوا مواطنين مشاركين فاعلين. وفي ما يتعلق بالممارسة، تريد الحكومات أيضًا أن يشجِّع التعليم الاتجاهات والسلوكات اللازمة للاستقرار الاجتماعي أيًّا كانت؛ حيث تختلف هذه الاتجاهات والسلوكات -بالتأكيد- من نظام سياسي إلى آخر.

والسبب الرابع شخصي؛ وهو أن معظم عبارات السياسة العامة الخاصة بالتعليم تحتوي على نصوص طقسية عن حاجة الطلاب كلهم إلى إدراك قدراتهم، وإلى أن يعيشوا حياة منتجة ناجحة.

إذن، كيف ستتجه الحكومات لتحقيق هذه الأهداف؟

تولي زمام الأمور

إن الحكومات في كل مكان الآن تستحوذ بشدة على مقاليد التعليم العام، وتحدد للمدارس ماذا تدرِّس، وتفرض نظم اختبارات كي تحاسبها، وتفرض العقوبات إذا لم تنجح، وكان للحكومة -في بعض الدول- دائمًا دور قوي في التعليم. وفي دول أخرى، ينأى السياسيون بأنفسهم عادة عن المدارس؛ ففي الولايات المتحدة -على سبيل المثال- ينظَّم التعليم في الأساس على مستوى الولاية، وحتى وقت قريب، كان دور الحكومة الفيدرالية ضعيفًا نسبيًّا، وقد تغير ذلك كله عام 2001م، عندما أقر الكونجرس قانون عدم حرمان أي طفل No Child Left Behind Act (NCLB)، ومنذ ذلك الحين أنفقت حكومات الولايات، والحكومة الفيدرالية مجتمعاتٍ أكثر من ثمان مئة مليار دولار على الآلاف من برامج الاختبار ونظمها الجديدة[11].

ومع أن ثمة بعض الاختلافات المهمة بين الدول، فإن إستراتيجيات الإصلاح في دول كثيرة لها سمات عدَّة مشتركة؛ حيث تسير مسألة الإصلاح النموذجية كالآتي:

المنظومة التعليمية العالية الأداء أمرٌ جوهري لازدهار الاقتصاد القومي، ولنظل نسبق منافسينا. ولابد أن تكون معايير الإنجاز الأكاديمي أعلى قدر الإمكان، ويجب أن تعطي المدارس أولوية لموضوعات التدريس وطرائقه التي ترتقي إلى هذه المعايير. وبتحقيق النمو في المعرفة الاقتصادية، يصبح أمرًا جوهريًّا أن يلتحق أكبر عدد ممكن من الناس بالتعليم العالي، لا سيِّما الكليات والجامعات التي تمتد الدراسة بها إلى أربع سنوات.

لأن هذه الأمور أهم من أن تترك لتقدير المدارس، فيتطلب الأمر أن تسيطر الحكومة على التعليم عن طريق وضع المعايير، وأن تحدِّد محتوى المنهج الدراسي، واختبار الطلاب بطريقة منهجية للتأكد من تحقق المعايير، وجعل التعليم أكثر كفاءة من خلال زيادة المحاسبة والمنافسة.

هذا الإصلاح -مثل قصة التعليم العام التي ذكرتها من قبل- يبدو معقولًا إلى حد بعيد، وكذلك يمتلئ بالعيوب كما سنرى، لكن لنلقِ نظرة أولًا على كيفية تنفيذ هذه المسألة على الأرض.

رفع مستوى المعايير

يبدو رفع مستوى المعايير في التعليم فكرة جيدة بالتأكيد، فلا معنى لخفضه؛ لكن، معايير ماذا؟ ولماذا نختارها؟ وكيف نطبقها؟ إن كلمة السر العامة التي على المدارس أن تحصل عليها هي (العودة إلى الأساسيات)، وهي عبارة تلقى قَبولًا، وهي خاتم تراثي يوحي بالمنطق السليم بأسلوب بسيط، فالأمر مثل تناول الخضراوات والنوم لوقت كافٍ، فما تلك الأساسيات التي ينبغي أن تعود إليها المدارس؟ إن لحركة الإصلاح أولويات ثلاث، وهي الراءات الثلاث (في الإنجليزية): رفع المعايير الأكاديمية، وعلوم منهج ستيم (العلوم والتكنولوجيا والرياضيات) Science, Technology, Engineering and Mathematics (STEM) والالتحاق بالكليات.

وفي بعض البلاد، ومن بينها المملكة المتحدة والولايات المتحدة، كان ثمة قلق منذ مدة طويلة من أن المعايير منخفضة للغاية في القراءة والكتابة والرياضيات، ولم يخطئ الإصلاحيون بهذا الشأن؛ فثمة مشكلات، وهي ليست مشكلات جديدة، ففي عام 1983م، أصدرت وزارة التعليم

في الولايات المتحدة تقرير **أمة في خطر**[12]، وكان يحذر من أن الولايات المتحدة تغرق في (مدٍّ الرداءة المرتفع)، مما يهدد مستقبل اقتصاد الدولة والرخاء الاجتماعي، وأعطى الإصلاحيون أولوية كبرى لتدريس قواعد اللغة الصحيحة والهجاء وعلامات الترقيم، بالإضافة إلى أساسيات الرياضيات.

تهتم حركة المعايير برفع المعايير الأكاديمية بصفة خاصة، ومرة أخرى قد يبدو هذا معقولًا، لكن العمل الأكاديمي ليس إلا جزءًا من التعليم؛ فهو يشمل في الأساس أنواعًا معينة من التفكير التحليلي، ولا سيِّما فيما يتصل بالكلمات والأرقام، والتركيز على ما يسمى عادة (المعرفة الافتراضية)، وتسيطر هذه الفكرة على التعليم لأسباب مختلفة، كما سنرى.

والمفارقة أنه يفترض بحركة المعايير أيضًا أن تكون عن إعداد الطلاب لعالم العمل والتنافس مع العالم الخارجي، ومن ثم التركيز على مواد (ستيم) الدراسية: العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وربما ترى تناقضًا صارخًا هنا؛ فمن ناحية يضغط السياسيون من أجل صيغة أكاديمية أكبر في المدارس، ومن ناحية أخرى يقولون: إن الأمر كله له علاقة بالناحية الاقتصادية. لكن يُعتقد دائمًا أن العلوم الأكاديمية بعيدة عن عالم الواقع، وأنها تسكن في برج عاجيٍّ، وتغرق في العمل النظريِّ البحت، إلا أنه أصبح يُنظر إلى ما تقوم به العلوم الأكاديمية في العالم الحديث بوصفه الخلاص الاقتصادي للدول في قضية مهمة سنعود للحديث عنها.

أخيرًا، تزيد دول عدَّة أعداد الطلاب الذين يلتحقون بالدراسة الجامعية؛ ففي أوروبا والولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كان يذهب إلى الجامعة واحد من كل عشرين، وبين عامي 1970م و2000م، كانت ثمة زيادة عالمية بنسبة 300% تقريبًا[13]؛ ففي الأنظمة الاقتصادية المتقدمة على الأقل، يتجه واحد من كل ثلاثة من خريجي المدارس الثانوية إلى الدراسة الجامعية، وأصبح الالتحاق بالجامعة الآن يعدُّ -إلى حد بعيد- غرضًا أساسيًّا للمدرسة الثانوية[14].

إذن، ما الذي يفعله الإصلاحيون لتعزيز هذه الأجندة؟ ثمة ثلاث إستراتيجيات أساسية: تقنين المعايير، والتنافس، والخصخصة.

تقنين المعايير

يتكون التعليم النظامي من ثلاثة عناصر أساسية: المنهج والتدريس والقياس. الإستراتيجية الأساسية هي وضع قوانين لها بالقدر المستطاع، ولدى معظم الدول الآن تعليمات صارمة لما ينبغي تدريسه في المدارس، وعادة ما يكون ذلك سنة بسنة، في صورة تشبه المنهج القومي، وينطبق هذا على إنجلترا وفرنسا وألمانيا والصين ودول أخرى كثيرة، ولدى بعض الدول أطر عمل أكثر مرونة، ومن بينها فنلندا وإسكتلندا، بل والولايات المتحدة وسنغافورة.

تقوم معظم المناهج الدراسية القومية على فكرة المواد المنفصلة، وفي معظم النظم التعليمية ثمة ترتيب هرمي لهذه المواد؛ فعلى القمة توجد القراءة والكتابة والرياضيات، وحاليًّا علوم (ستيم)، وتأتي في المرتبة الثانية العلوم الإنسانية، وتشمل التاريخ والجغرافيا والدراسات الاجتماعية. ولأن حركة المعايير ترتكز على الدراسة الأكاديمية، فهي لا تهتم كثيرًا بالعلوم التطبيقية مثل الفنون التشكيلية والدراما والرقص والموسيقى والتصميم والتربية الرياضية، ولا (بالمواد الناعمة) مثل علوم الاتصال والدراسات الإعلامية التي تعدُّ كلُّها غير أكاديمية، أما في مجال الفنون فتُعطَى الفنون المرئية والموسيقى عادة أولوية فوق الدراما والرقص، وهذان الأخيران لا يُدرَّسان على الإطلاق، كذلك اختفت البرامج المهنية مثل اقتصاد المتاجر والاقتصاد المنزلي من معظم المدارس، وفي بعض البلاد أُلغيت مخصصات هذه العلوم غير الأساسية.

وفي ما يتصل بالتدريس، تفضل حركة المعايير التعليمات المباشرة للمعلومات والمهارات الواقعية، وتدريس الصفِّ بالكامل بدلًا من الأنشطة القائمة على المجموعات، وهي تشكك في جدوى الإبداع والتعبير الشخصي والتعبير غير اللفظي، وأنماط العمل غير الحسابية، والتعلُّم بالاكتشاف واللعب الخيالي حتى في مرحلة ما قبل المدرسة.

عندما يصل الأمر إلى القياس تركز حركة المعايير على الامتحانات الرسمية الكتابية والاستخدام الواسع لاختبارات الاختيار من متعدد؛ حتى يمكن تقنين إجابات الطلاب ومعالجتها بسهولة، كذلك تشكك في الدورات الدراسية وملفات أعمال السنة واختبارات الكتاب المفتوح، وتقييم المعلم، وتقييم الزملاء، وغيرها من الأساليب التي يصعب قياسها بصورة كميَّة، وهذا جزئيًّا ما يجعل الطلاب يقضون وقتًا طويلًا جلوسًا على مقاعد الدراسة، يقومون بالعمل وحدهم.

التنافس

إن أحد أهداف الاختبار هو زيادة التنافس بين الطلاب والمعلمين والمدارس، بافتراض أنها سوف ترتقي بالمعايير؛ ففي هذه البيئة الجديدة يتنافس الطلاب فيما بينهم، ويُحكم على المعلمين في الأساس بناءً على نتائج اختبارات طلابهم، وتتبارى المدارس والمناطق التعليمية في الحصول على الموارد؛ فالاختبارات المقنَّنة تؤثر في المخصصات المالية، وترقيات العاملين، وفي ما إذا كانت المدارس ستظل مفتوحة أو سيتم تغيير إداراتها، ولهذا تسمى اختبارات (عالية الخطر). وكما رأينا، يزداد طابع العالمية في المنافسة حاليًّا.

الخصخصة

ظلت تكلفة التعليم العام في الدول الصناعية تُدفع لأكثر من مئة عام من الضرائب، وكان يُعدُّ استثمارًا للصالح العام، وتشجع بعض الحكومات حاليًّا الاستثمار في التعليم عن طريق الشركات ورجال الأعمال؛ حيث تتدرج مشاركاتهم من بيع المنتجات والخدمات للمدارس إلى إدارة مدارسهم الخاصة للربح تجاريًّا. وتشجع الحكومات فئات مختلفة من المدارس العامة ـمثل الأكاديميات، والمدارس المستقلة المجازة (تشارتر Charter schools)* والمدارس الحرةـ التي يتم فيها تخفيف بعض قيود حركة المعايير عمدًا، وثمة دوافع عدَّة هنا: أولها زيادة المنافسة، وثانيها تشجيع تنوع الموارد، وثالثها تخفيف العبء عن الخزانة العامة، ورابعها الربح؛ فالتعليم ـكما قلتـ أحد أكبر المشروعات التجارية في العالم[15].

كيف تسير الأمور؟

لو كانت حركة المعايير تعمل كما كان مقررًا لها، لما قلنا عنها شيئًا، لكنها لم تعمل كما ينبغي، ولنأخذ الراءات الثلاثة؛ فبرغم إنفاق مليارات الدولارات، كان نجاح حركة المعايير

---

* Charter schools المدرسة المستقلة المجازة هي مدرسة عامة تتلقى تمويلًا عامًا من الحكومة، وتمارس نشاطها بمرونة كبيرة بوصفها مؤسسة تعليمية مستقلة غير هادفة للربح، ويكون لها مجلس أمناء خاص بها، وتكون خاضعة لرقابة سلطة عامة. يجب أن تفي المدرسة المستقلة بالمتطلبات نفسها الخاصة بالصحة والسلامة والأمن والحقوق المدنية وتقييم الطلاب، التي تسري على المدارس العامة الأخرى، وتخضع المدارس المستقلة للمتطلبات التعليمية الإجبارية التي تفرضها الولاية، ويجب أيضًا أن تفي المدارس بالمعايير التي تضعها الولاية أو تتفوق عليها. (المترجمة).

نجاحًا جزئيًّا في أحسن الأحوال، فقد ضحَّت دول مثل الولايات المتحدة وإنجلترا بالكثير في حملات مستميتة لرفع معايير إجادة القراءة والكتابة والحساب، ومع ذلك لم تكد درجات الاختبار في العلوم المستهدفة تتحسن.

في عام 2012م، كان 17% من خريجي المدارس الثانوية في الولايات المتحدة يعجزون عن القراءة أو الكتابة بطلاقة، ولديهم مشكلات أساسية مع التهجئة والقواعد النحوية، وعلامات الترقيم (أقل من مستوى 2 على مقاييس (بيسا)[16]). وكان أكثر من 50% من الراشدين أقل من مستوى 3 في إجادة القراءة والكتابة[17]. وبحسب ما يقول بول آر. ليمان Paul R. Lehman؛ المدير السابق للجمعية الوطنية لتعليم الموسيقى في عام 2012م: مع أن درجات قليلة على المقياس القومي للتقدم التعليمي The National Assessment of Educational Progress (NAEP) قد زادت ببطء، إلا أن عددًا كبيرًا ظل كما هو بلا تغيير في السنوات الأخيرة، وفي مارس عام 2013م، حذَّر وزير التعليم آرني دنكان Arne Duncan الكونجرس من أن أكثر من 80% من مدارس الأمة يمكن أن توصف بأنها فاشلة في عام 2014م، بناءً على مقياس قانون عدم حرمان أي طفل[18].

إن المشكلة ليست في (المهارات الأساسية) وحسب، فالطلاب الأمريكيون يعانون مع المعرفة الثقافية الأولية؛ ففي عام 2006م أجرت ناشيونال جيوغرافيك مسحًا للمعرفة الثقافية في أمريكا، فوجدت أن 21% من الشباب بين 18 و24 عامًا لم يتمكنوا من تحديد موقع المحيط الهادئ على الخريطة. وما يثير القلق بدرجة أكبر (بالنسبة إليَّ على أي حال) هو أن 65% لم يستطيعوا تحديد موقع المملكة المتحدة على الخريطة، وهي وصمة عار بكل مقياس[19]، والحال ليست أفضل في المملكة المتحدة نفسها، أيًّا كان وضعها[20].

إن حركة المعايير لا تصمد أمام التحديات الاقتصادية التي نواجهها. وإن إحدى الأولويات المعلنة هي إعداد الشباب للعمل، ومع ذلك وصلت بطالة الشباب حول العالم إلى مستويات قياسية؛ فثمَّة نحو ست مئة مليون شخص على سطح الأرض تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والرابعة والعشرين، منهم قُرابة ثلاثة وسبعون مليون شخص عاطلون عن العمل لمدد طويلة[21]، وهذا هو أكبر عدد مسجل؛ أي ما يقرب من 13% من إجمالي عدد هذه الفئة العمرية، ومنذ عام 2008م إلى 2013م، زادت بطالة الشباب في أوروبا بصورة حادة، لتصل إلى ما يقرب من 24%[22].

كان لآفة البطالة تأثير حتى في الشباب الذين فعلوا ما كان متوقعًا منهم، وتخرجوا في الجامعة؛ فبين الأعوام من 1950م و1980م، كانت الدرجة الجامعية تضمن -إلى حد بعيد- الحصول على وظيفة جيدة؛ فإذا كنت تحمل درجة جامعية، كان أصحاب الأعمال يتنافسون لإجراء مقابلة شخصية معك، أما الآن فلم يعد الأمر كذلك[23]. والمشكلة الأساسية ليست في جودة الدرجات الجامعية بل في عددها، فالمؤهلات الدراسية نوع من العملة، وهي كالعملات كلها تختلف قيمتها باختلاف أحوال السوق، وجرى العرف أن للدرجة الجامعية قيمةً كبيرة؛ لأن عددًا قليلًا نسبيًّا من الناس كانوا يحصلون عليها، وفي عالم يعج بالخريجين، لم يعد للدرجة الجامعية الامتياز نفسه الذي كانت تتصف به في الماضي.

جعل الركود الاقتصادي عام 2008م خريجي الجامعات يناضلون؛ من أجل الحصول على وظائف تمكنهم من استغلال شهاداتهم الجامعية بأي صورة مفيدة، ومن الطبيعي أن حديثي التخرج يحتاجون إلى بعض الوقت للانطلاق في مجالات العمل التي اختاروها، ومع ذلك تصاعد عدد العاطلين أو الذين يعملون في وظائف دون المستوى -أي الذين يعملون في وظائف لا تتطلب عادة درجة جامعية (بكالوريوس أو ليسانس)- منذ الركود الاقتصادي عام 2008م، بالإضافة إلى أن جودة الوظائف التي تمارسها الفئة الثانية قد انحدرت؛ فكثير من حديثي التخرج حاليًّا يضطرون لقَبول وظائف منخفضة الأجر، أو يعملون بدوام جزئي لكي يتمكنوا من دفع الفواتير المترتبة عليهم[24].

لقد أخذت فرص خريجي الجامعات تتراجع في أنحاء كثيرة في العالم؛ ففي عام 1999م، بدأت الصين توسعًا هائلًا في الجامعات والكليات، ومنذ ذلك الحين أصبحت بطالة الخريجين أشد خطورة، وتزداد يومًا بعد يوم؛ ففي عام 1999م، بلغ عدد طلاب الجامعات في الصين 840 ألف طالب، وكان عدد الخريجين في دفعة عام 2013م نحو سبعة ملايين خريج، وقد ذكرت وزارة التعليم الصينية بأسف أنه «حتى إذا حصل 80% من الخريجين على وظيفة ما من الوظائف المناسبة، فإن عددَ مَن سيظل بلا وظيفة سيكون ضخمًا أيضًا»[25].

مازال الحصول على درجة جامعية في بعض المهن أمرًا مهمًّا، وبصفة عامة يتوقع الخريجون دائمًا أنهم سيجنون من المال في حياتهم أكثر كثيرًا ممن لا يحملون درجة جامعية، غير أن الحصول على الدرجة الجامعية لم يعد ضمانًا للعمل في أي مجال، وفي بعض المجالات يكون مكلفًا بلا طائل.

يذهب بعض الناس إلى الجامعة لأنهم يرغبون بالفعل في متابعة دراستهم الأكاديمية، لكن إذا حكمنا بمعدلات التخرج المتدنية (أكثر من 40% من طلاب الجامعة في الولايات المتحدة لا يكملون دراستهم الجامعية)[26]، فثمَّة عدد كبير ـ في الغرب تحديدًا ـ يلتحقون بالدراسة الجامعية دون رغبة منهم؛ لأن هذه هي الخطوة التلقائية التي تلي المرحلة الثانوية، فكثيرون لا يكون لديهم إدراك خاص بالهدف عند التحاقهم بالجامعة، وعدد كبير يترك الدراسة الجامعية قبل إتمامها، وآخرون يتخرجون دون أن تكون لديهم فكرة واضحة عمَّا سيفعلونه بعد ذلك، وكثيرون يتخرجون وهم مثقلون بالديون؛ ففي عام 2014م، كان الطالب الجامعة المتوسط في الولايات المتحدة يتخرج ـ بعد دراسة تتراوح مدتها من أربع إلى ست سنوات ـ وعليه قرض بين عشرين إلى مئة ألف دولار[27]. وفي الولايات المتحدة، كان عبء ديون الطلاب يزداد كل عام منذ 2004م، من أكثر قليلًا من 300 مليار دولار إلى 3,1 تريليون دولار عام 2013م، وهو رقم أعلى من ديون بطاقات الائتمان كلها مجتمعة[28].

ثمة فجوة لا تفتأ تتسع بين المهارات التي تدرِّسها المدرسة واحتياجات الاقتصاد الفعلية[29]، والمفارقة هي أنه في دول عدَّة ثمة كمٌّ كبير متاح من العمل، لكن برغم الاستثمارات الضخمة في التعليم، لا يملك عدد كبير من الناس المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وبرغم بلاغة خطاب حركة المعايير عن التوظيف، لم يكن ثمة تركيز على المقررات التي تُعدُّ الناس مباشرة للعمل، وإنما على رفع معايير البرامج الأكاديمية.

يعمل يونغ زاو Yong Zhao رئيسًا ومديرًا لمعهد التعليم الدولي والتعليم عن طريق الإنترنت the Institute for Global and Online Education في كلية التربية بجامعة أوريجون، وطبقًا لحساباته فإنه في أثناء ثمانية وعشرين عامًا (بين عامي 1977م و 2005م) كانت أكثر من مليون وظيفة تختفي سنويًّا من الشركات الموجودة في الولايات المتحدة، وخلال الوقت نفسه خلقت شركات جديدة أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة سنويًّا، وكان كثير من هذه الوظائف الجديدة يحتاج ـ إلى حد بعيد ـ مجموعةَ مهارات تختلف عن الوظائف القديمة المفقودة، وكان التحذير المسبق ضعيفًا ـ إلى حد بعيد ـ في ما يتعلق بما يجب أن تكون عليه مجموعة المهارات تلك، وكان العمل يذهب إلى الموظفين الذين صقلوا تلك المواهب بالفعل، وإلى من يتمتعون بقدرات إبداعية وقدرة على تنظيم المشروعات لعمل تعديلات مهنية وتدريبية[30].

إن مجتمعاتنا تُبنى على تنوع هائل من المواهب والأدوار والمهن؛ فعمل الكهربائي والبنَّاء والسباك والطباخ ورجل الإسعاف والنجار والميكانيكي والمهندس وموظف الأمن، وغيرهم (الحاصلين على درجة جامعية وغير الحاصلين عليها) عمل مهم لحياة كل منا، وعدد كبير ممن يشغلون هذه المهن يستمتعون بها إلى أقصى حد، ويحققون إنجازات كبيرة فيها. وأحد تأثيرات التركيز على العمل الأكاديمي في المدارس هو أن النظام التعليمي لا يهتم بتلك الأدوار، ويعدُّها عادةً خيارات من الدرجة الثانية بالنسبة إلى من لم يحصلوا على قدر وافٍ من التعليم الأكاديمي.

كما جرى العرف، يذهب الأولاد الأذكياء إلى الجامعة، أما الآخرون فربما يتركون المدرسة مبكرًا، ويبحثون عن وظيفة، أو يلتحقون بدورات مهنية لتعلُّم حرفة من نوع ما. وسواء كان هذا أم ذاك، فإنهم يكونون قد هبطوا درجةً في سلُّم المكانة في التعليم؛ هذا النظام الطبقي الأكاديمي/المهني هو أحد أشد المشكلات تدميرًا في التعليم.

لنتوقف هنا لحظة لنروي قصة سريعة توضح ما نفقده بسبب خلق هذا الانقسام؛ فكما هو الحال في معظم المدارس في الولايات المتحدة، فإن برنامج التدريب المهني في مدرسة أنالي الثانوية Analy High School في سيباستوبول Sebastopol، بولاية كاليفورنيا، أصبح بلا معنى إلى حد بعيد، ولم تعد غرفة التدريب المهني الرئيسة أكثر من مجرد غرفة تخزين فخمة، وكانت أولويات المدرسة تركز بصورة صارمة على الاستعداد للجامعة والنجاح في الاختبارات المقنَّنة، وتراجعت المقررات المهنية.

لكن سيباستوبول أيضًا هي مقر مجلة Make **إصنع**، وهي أحد الأصوات البارزة لحركة الصناع، وقد اقترحت المجلة أن تأتي مجموعة من طلاب المدرسة إلى مكاتبها ليكشفوا الإمكانات الموجودة لابتكار أشياء باستخدام الطابعات الثلاثية الأبعاد، والتصميم المحوسب، وما إلى ذلك، وحقق البرنامج نجاحًا كبيرًا لدرجة أن المجلة لم تعد تستطيع إقامته في مكاتبها، فوافقت على التبرع بمعداته إلى المدرسة إذا كانت سترتقي ببرنامجها المهني.

تولَّت كايسي شيا؛ المعلمة بمدرسة أنالي، تنفيذ الفكرة. ونُظفت غرفة التدريب، ونُقلت إليها المعدات الجديدة، وتبرع آخرون في المجتمع المحلي بأدوات وبمعدات أخرى وبأموال نقدية وبخبرة عملية، وسرعان ما حقق البرنامج نجاحًا مبهرًا، ليس فقط بين أطفال غرفة التدريب.

قالت لي كايسي: ثمة فرق كبير بين من يجدون صعوبة مع مادة الجبر1، وهـؤلاء الذين يدرُسون مادة حساب التفاضل المتقدم؛ فنصف الأولاد على الأقل إن لم يكن أكثرهم، يتبعون عادةً ما يسمى المسار الأكاديمي، وأعتقد أن ذلك بسبب أن لدينا عامل الجذب وهو الطابعات ثلاثية الأبعاد، والإلكترونيات والإنسان الآلي (الروبوت).

يعمل البرنامج أشياء عدَّة أكثر من مجرد تعليم الأطفال كيفية استخدام قاطع الفينيل (اللدائن)، والمثير بالفعل هو منظور ريادة الأعمال، فهو يبشر بنجاح أكبرَ من مجرد الالتحاق بالجامعة؛ لأن هـؤلاء الأولاد يكتسبون الإحساس بإمكان تحويل أفكارهم إلـى سلع يمكن تسويقها، وهذا ــ في رأيي ـ يفتح طريقًا جديدةً كاملةً للدخول إلى العالم أكثر من قول: حسنٌ، سأعمل في متجر للفيديو؛ فهم يصمِّمون بالفعل كماليَّات جاذبة للعطلات، وقد بعنا من هذه الأشياء بما تجاوز ألف دولار، وقد أعددنا للتوِّ صينيَّة للتخمير المنزلي، وأصبح لدينا مجتمع هائل من الفنانين وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين أؤكد أنهم يرغبون في محاكاة مشروع التخمير؛ كان على الأولاد أن يذهبوا إلى العمل ويعطوا إشارة البدء، ويحددوا التكلفة المتوقعة عن طريق تحليل المادة والزمن والتكاليف الأخرى كافة، وقد تحدثت إلى معلم الشؤون المالية بخصوص تحويل ذلك إلى مشروع تجاري يدر أرباحًا حقيقية.

تعتمد سلامة الأمور الاقتصادية على من لديهم أفكار جيدة لمشروعات جديدة ولديهم القدرة على تنميتها، وخلق وظائف؛ ففي عام 2008م، نشرت شركة آي بي إم (IBM) مسحًا لصفات القيادة المؤسسية التي تحتاجها بدرجة كبيرة في العاملين لديها، وتحدثوا مع ألف وخمس مئة من القيادات في ثماني دول، وقد تصدرت قائمة تلك الصفات صفتان، هما: التكيف مع التغيير، والإبداع في توليد أفكار جديدة، ووجدوا نقصًا في هاتين الصفتين لدى عدد كبير من الخريجين الذين كانوا على درجة عالية من الكفاءة في نواحٍ أخرى[31]. ونادرًا ما توفر الإستراتيجياتُ التي يقدرها المصلحون كثيرًا، القدراتِ التي يحتاجها أصحاب المشروعات، وعلى العكس يمكن أن يسحق التعليم المقنَّن الإبداع والابتكار، وهي بعينها الصفات التي تعتمد عليها الشؤون الاقتصادية اليوم.

لا عجب ـكما يشير يونج زاوـ أنه توجد علاقة عكسية بين الدول التي تحقق نجاحًا في الاختبارات المقنَّنة، وبين أخرى تظهر ميول الطلاب لعمل مشروعات[32].

لقد ذكرت أن النظام المدرسي الأعلى أداءً حسب أحدث جداول (بيسا) يوجد في شنغهاي التي أقل اندهاشًا بأدائها من أي أحد آخر بدا مندهشًا، قال يي هوقين Yi Houqin؛ مسؤول رفيع المستوى في لجنة التعليم في شنغهاي، مؤخرًا: إنه كان مسرورًا وليس مندهشًا من نجاح طلابه، ومع ذلك كان النظام يركِّز على تدريب الطلاب لتعلُّم كيفيَّة النجاح في هذه الأنواع من الاختبارات وحدها عن ظهر قلب، وهذا ليس موضوعنا. وقال: إن اللجنة تفكر في الابتعاد عن اختبارات (بيسا) في بعض الأمور، «فإن شنغهاي لا تحتاج إلى ما يسمى (المدارس المميَّزة)، فما تحتاجه هو المدارس التي تتبع الأسس التربوية السليمة، واحترام مبادئ نمو الطلاب جسديًّا ونفسيًّا، ووضع أساس صلب لتنمية الحياة مدى الحياة»[33].

كان واين غريتسكي Wayne Gretzky في عام 1982م اللاعب الأول لهوكي الجليد على مستوى العالم، وقال: إن سر ذلك بسيط للغاية؛ فاللاعبون الآخرون يميلون إلى التسابق حيث يوجد قرص الهوكي. وقال غريتسكي: إنه يذهب حيث سيذهب القرص. من الصعب مقاومة فكرة أن كثيرًا من الدول ــ في الاندفاع المحموم من أجل التقنين ـ تندفع الآن إلى مكان القرص، بدلًا من التفكير في أين سيكون بالفعل.

إن البطالة ليست مجرد قضية اقتصادية؛ فهي كارثة يمكن أن تدمر حياة البشر بل والمجتمعات بأسرها، وثمة مشكلة تنمو في دول كثيرة، وهي مشكلة العزل الاجتماعي. وفي النظم الاقتصادية المتقدمة، ثمة فجوة تتسع بين الأثرياء والطبقات المتوسطة وهؤلاء الذين يعيشون في فقر؛ فبحسب دراسة أجراها مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة، كانت فجوة الفقر في الولايات المتحدة 178 مليار دولار[34]. ويمكن أن يكون للفقر والحرمان الاجتماعي آثار شديدة الضرر في التحصيل المدرسيِّ للصغار؛ بعضهم يقاتل ظروفه بإصرار ويتغلب عليها، وبعضهم الآخر لا يفعل ذلك. والتعليم ليس المصدر الوحيد لفجوة الدخل، بل هي تتفاقم بسبب صور التعليم التي تشجعها حركة المعايير؛ فطبيعة التعليم المقنَّن الرتيبة لا تفعل شيئًا يُذكر لتلهِم سجناءَ الفقر هؤلاء، وتمدَّهم بالقوَّة.

العوامل الخارجية

إن حركة المعايير لا تحقق الأهداف التي وضعتها لنفسها، وفي الوقت نفسه لها نتائج كارثية على مشاركة الطالب و الروح المعنوية للمعلم.

كانت الولايات المتحدة تحظى في عام 1970م بأعلى معدلات التخرج في المدارس الثانوية في العالم؛ وهي حاليًّا إحدى الدول التي لديها أدنى المعدلات. وطبقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)-Organisation for Economic Co-operation and Development، فإن معدل إجمالي التخرج في الولايات المتحدة الآن قُرابة 75%، ما يضع الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة والعشرين بين ثمان وعشرين دولة أجري لها المسح، يُضاف إلى ذلك أن معدل التخرج في بعض الولايات والمقاطعات أدنى من ذلك بكثير.[35] وبصفة عامة، يتسرب نحو سبعة آلاف من الشباب من مدارس الدولة الثانوية كل يوم، ليقترب العدد من مليون ونصف المليون سنويًّا، وبعض هؤلاء الذين يطلق عليهم اسم متسربين يتحولون إلى صور أخرى من التعليم، في مدارس المجتمع على سبيل المثال، أو يذاكرون لدخول اختبار جي. إي. دي. (تطوير التعليم العام) General Educational Development GED، لكن ما يزال ثمة عدد هائل من الشباب قرروا أن التعليم التقليدي لا يناسبهم، وثمة إحصائيات مُكئبة مشابهة في دول أخرى، والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية لذلك هائلة.

بصفة عامة، الأرجح أن يجد خريجو المدارس الثانوية وظيفة، وأن يجنوا المال بمستويات أعلى، وأن يدفعوا ضرائب أكثر من غير الخريجين، وثمة احتمال أكبر لأن يلتحقوا بالجامعة أو ما إلى ذلك من برامج التعلُّم، واحتمال أكبر لأن يشاركوا في مجتمعاتهم، واحتمال أقل لأن يعتمدوا على برامج الرعاية الاجتماعية. وحسب أحد التقديرات، إذا كان من الممكن خفض أعداد الشباب الذين يتركون المدرسة مبكرًا إلى النصف، فإن صافي ما يجنيه اقتصاد الولايات المتحدة من التوفير في برامج الرعاية الاجتماعية، ومن عوائد الضرائب الإضافية يمكن أن تصل إلى نحو تسعين مليار دولار سنويًّا، وهذا يعني أنه خلال نحو عشر سنوات سيكون إجمالي هذا الرقم تريليون دولار تقريبًا[36]. وهذا رقم كبير، ولكن فكر أيضًا في ما سيعود علينا جميعًا من خروج مئات الآلاف من الشباب كل عام إلى حياة أكثر إنتاجًا ونجاحًا.

إن أحد البنود الرئيسة في قانون عدم حرمان أي طفل هو سد فجوة التحصيل بين الجماعات الاجتماعية الاقتصادية، ولا يوجد دليل قوي على حدوث هذا. في عام 2013م، كتب دانييل دومينيك Daniel Domenech؛ المدير التنفيذي لجمعية مديري المدارس[37]،يقول: «لقد مر اثنا عشر عامًا منذ أن شُرِّع قانون البلاد، وقد اكتسحت حركةُ المعايير والمساءلة الدولةَ، وأعقبتها أجندة إصلاح تعليمي كان يقودها غير التربويين في معظم الأحيان، وما

يزال الطلاب الأمريكيون الأفارقة واللاتينيون يفشلون في التخرج في مدارسنا الثانوية حتى يومنا هذا، وهم يتسربون بأعداد متفاوتة من مدارسنا، وأعداد من يلتحقون ومن يتخرجون في الجامعة أعدادٌ محزنة». في الوقت نفسه، يرتفع معدل إنهاك المعلم إلى درجة تثير القلق؛ ففي الولايات المتحدة يترك أكثر من ربع مليون معلم المهنة سنويًّا، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 40% من المعلمين الجدد يتركون المهنة خلال السنوات الخمس الأولى، وهذا السيناريو أشد كآبة في المدارس الشديدة الفقر، إذ يقترب معدل تغيير المهنة من 20% سنويًّا[38].

إن معظم ما يسبب ارتفاع معدل إنهاك المعلمين هي الظروف التي يعمل كثير منهم تحت وطأتها. «وتشير البيانات إلى أن مشكلات العاملين في المدارس تكمن في أسلوب تنظيمها، وطريقة التعامل مع مهنة التدريس، والتحسينات التي تتلقاها القوى العاملة بالتدريس بصفة مستمرة، كمًّا وكيفًا، والتي تقدَّم في سبيل تحسين جودة وظيفة التدريس»[39].

الطريق المباشرة من المدرسة إلى السجن

إن عدم إتمام الدراسة الثانوية يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وفي الولايات المتحدة يبلغ معدل السجن أعلى من أي دولة في العالم؛ إذ إن واحدًا من كل خمسة وثلاثين راشدًا تقريبًا يخضعون للمنظومة الإصلاحية، إما في السجن، أو بإدانة مع وقف التنفيذ، أو تحت إطلاق سراح مشروط. وليس صحيحًا بالتأكيد، أن ترك المدرسة الثانوية يؤدي حتمًا إلى وقوع الشباب في مآزق؛ فكثير ممن يطلق عليهم اسم متسربين من المدارس الثانوية يعيشون حياة ناجحة رائعة، لكن الصحيح هو أن نسبة مرتفعة جدًّا ممن يظلون لمدة طويلة بلا وظيفة أو بلا مأوى، أو يعتمدون على نظام الرعاية الاجتماعية، أو يخضعون للمنظومة الإصلاحية، لم يتخرجوا من المدارس الثانوية؛ ففي الولايات المتحدة، فإن أكثر من ثلثي المساجين الذكور في أي مرفق تابع للولاية أو للحكومة للفيدرالية لا يحملون دبلوم المدارس الثانوية.

تُكلِّف عملية تعليم طالب في المرحلة الثانوية في الولايات المتحدة 11 ألف دولار سنويًّا في المتوسط، بينما تُكلِّف إقامته في السجن أكثر من عشرين ألف دولار سنويًّا[40]، وتبلغ التكلفة السنوية نحو سبعين مليار دولار، وهذا الرقم يعادل 127% من زيادة تمويل التعليم العالي بين عامي 1998م و 2007م. وبالمقارنة، تبلغ الزيادة في التمويل على الحقيقة 21% خلال المدّة نفسها[41]، والأرقام لا تكذب، كما يقولون.

إنني أقول: من يطلق عليهم اسم المتسربين؛ لأن التعبير يتضمن أن هؤلاء الشباب أخفقوا في النظام، وفي كثير من الأحيان يكون أكثر دقَّةً أن نقول: إن النظام أخفق معهم؛ إن كل فرد يترك المدرسة مبكرًا لديه أسباب شخصية لذلك، ربما يعانون مشكلات أسرية، أو يخضعون لضغط الأقران، أو غير مقتنعين بالنظام بأكمله. وأيًّا كان السبب، فالتسرب ليس هو المشكلة في ذاته؛ وإنما عَرَض لمشكلة أعمق في المنظومة ككل؛ فإذا كنت تدير مشروعًا تجاريًّا، وتخسر في كل عام ثلثَ زبائنك، فلا بد أن تبدأ في التساؤل عمَّا إذا كانت المشكلة الحقيقية فيهم أم في إدارتك.

الانفصال

إن أعداد غير الخريجين صادمة بما يكفي، لكنها لا تأخُذ في الحسبان ملايين الطلاب الآخرين الموجودين على مقاعد الدراسة، الذين يشعرون بالملل وعدم الرضا عن العملية بأسرها، وقد بلغت النسبة في دراسة في أمريكا الشمالية 63%[42]؛ هؤلاء هم الطلاب الذين يستمرون في البرنامج على مضض، لكن لديهم بعض الاهتمام بما يفعلونه، وبصفة عامة ينتظرون يوم انتهاء الدراسة، ويوم تخرجهم ليستكملوا حياتهم.

القلق والضغوط

ما الثمن الذي يدفعه الطلاب والمعلمون نظير هذا الجهد الهائل ليصعدوا في مراتب اختبار (بيسا)؟ إن كوريا الجنوبية -على سبيل المثال- تحتل أحد المراكز الخمسة الأولى في كل برنامج من برامج (بيسا)، وهي تنفق نحو 200,8 دولار على كل طالب، وهذا بمجمله يمثل 8% تقريبًا من الدخل القومي العام في البلاد، وهي ثاني أعلى نسبة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[43]. وينفق أولياء الأمور في كوريا الجنوبية آلاف الدولارات على دروس ما بعد المدرسة، لكن التكاليف الحقيقية لأداء كوريا الجنوبية المرتفع في الاختبارات الدولية أعلى كثيرًا، فلدى الدولة الآن أعلى معدل انتحار بين الدول الصناعية كلها في المنظمة[44].

زادت معدلات الانتحار في السنوات الخمس والأربعين الأخيرة بنسبة 60% في مختلف أنحاء العالم، وصار الانتحار الآن من بين الأسباب الثلاثة الأولى للوفاة بين من تتراوح أعمارهم من خمسة عشر إلى أربعة وأربعين عامًا، ولا تشمل هذه الأرقام محاولات الانتحار التي يمكن أن يصل تكرارها إلى عشرين مرة أكثر من الانتحار. وكان المعتاد أن تكون أعلى معدلات الانتحار

بين من هم أكبر سنًّا، ولكن معدلات الانتحار زادت بين الشباب، لدرجة أنهم الآن الفئة الأكثر عرضة للانتحار في ثلث بلدان العالم المتقدمة منها والنامية[45].

العودة إلى الأساسيات

ظهرت حركة المعايير بسبب المخاوف المشروعة من المعايير في المدارس، فثمة عوامل عدَّة تؤثر في تحصيل الطلاب في المدارس، وقد تشمل هذه العوامل دافعية الطالب، والفقر، والحرمان الاجتماعي، وظروف البيت والأسرة، وضعف الإمكانات والتمويل في المدارس، وضغوط الامتحانات وقياس الأداء، والكثير غيرها. لا يمكن تجاهل هذه العوامل، وعلى كل محاولة لرفع التحصيل في المدارس أن تضعها بالكامل في الحسبان، لكن الأمر لا يتوقف عليها وحدها؛ فثمة مدارس تتمتع بوفرة في الموارد في مناطق ثرية لا تؤثر هذه العوامل في طلابها، لكن تحصيلهم متدنٍّ أيضًا؛ فالظروف ليست مصيرًا لا مفرَّ منه. ولتوضيح ذلك، سنقدِّم أمثلة في هذا الكتاب على مدارس أوضاعها عسيرة تقع في مناطق محرومة، وتطوَّر التحصيلُ فيها بأساليب إبداعية من تدريس وتعلم.

كانت المعايير المتدنِّية ــ في بعض الحالات ـ أمرًا مؤكدًا بسبب العجز في المدارس نفسها، وفي جودة التدريس وأساليبه، وربما تشمل سوء تطبيق بعض الأفكار الأساسية عن التعليم التقدُّمي، والخطأ في فهم التناقض مع التعليم التقليدي، وهي مسألة سأعود إليها، وأيًّا كانت الأسباب فقد بيَّنت البحوث والخبرة العملية ــ في مرات كثيرة ـ أن العاملَين الحاسمَين في رفع مستوى تحصيل الطلاب، من الجوانب كافة، هما: الدافعية، وتوقُّعات الطلاب أنفسهم. وأفضل السبل لرفع التحصيل هي تحسين جودة التدريس، وإيجاد منهج دراسيٍّ ثريٍّ متوازن، وتوفير منظومة اختبار داعمة وكاشفة. وكانت الاستجابة السياسية عكسية: تضييق المنهج الدراسيِّ، وتوحيد محتوى التدريس والقياس في كل مكان قدرَ الإمكان، وقد ثبت أنها استجابة خطأ.

ثمة دليل في كل مكان على أن حركة المعايير فاشلة في حد ذاتها بصفة عامة، وتخلق مشكلات أكثر مما تقدِّم حلولًا، وفي الوقت نفسه تتخلى بعض الدول التي حققت نجاحًا كبيرًا لُمُدَد محدودة في جداول اختبارات (بيسا) الدوريَّة، عن تلك الأجندة لتغرس في الطلاب المهارات والسلوكات التي كبتتها حركة المعايير بصورة ممنهجة، وكانت ثمة حاجة ملحَّة إلى هذا التحول.

الواقع أن أطفالنا ومجتمعاتنا في حاجة إلى أنواع مختلفة من التعليم، تقوم على مبادئ تختلف عن تلك التي تدفع حركة المعايير. ولكي نفهم صورة هذا التعليم ونوعه، فإننا نحتاج بالفعل إلى العودة إلى الأساسيات، فهو ليس مجموعة معينة من الموضوعات أو طرائق التدريس أو إستراتيجيات التقنين المعياري والقياس؛ إنه الأهداف الكامنة التي يُعنى التعليم بخدمتها في المقام الأول.

لتحقيق هذه الأهداف، نحتاج إلى تغيير جذري في تفكيرنا في المدرسة وكيفية عملها، تحوُّل عن النموذج الصناعي القديم إلى نموذج قائم على مبادئ وممارسات تختلف تمامًا؛ فالناس لا يولدون بأحجام أو أشكال موحدة، وكذلك قدراتهم وشخصياتهم. إن فهم هذه الحقيقة الأساسية هو مفتاح إدراك مدى فشل المنظومة، وكذلك كيفية تغييرها. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نغيِّر القصة، ونحتاج إلى استعارة أفضل.